البديل

حرية
عدالة
مواطنة

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٢٠) ٢٠١٣/١٢/٢٩ م | www.al-badeel.org | Issue (120) 29/12/2013

وداعاً سايكس بيكو.. أهلاً بالدول الفاشلة

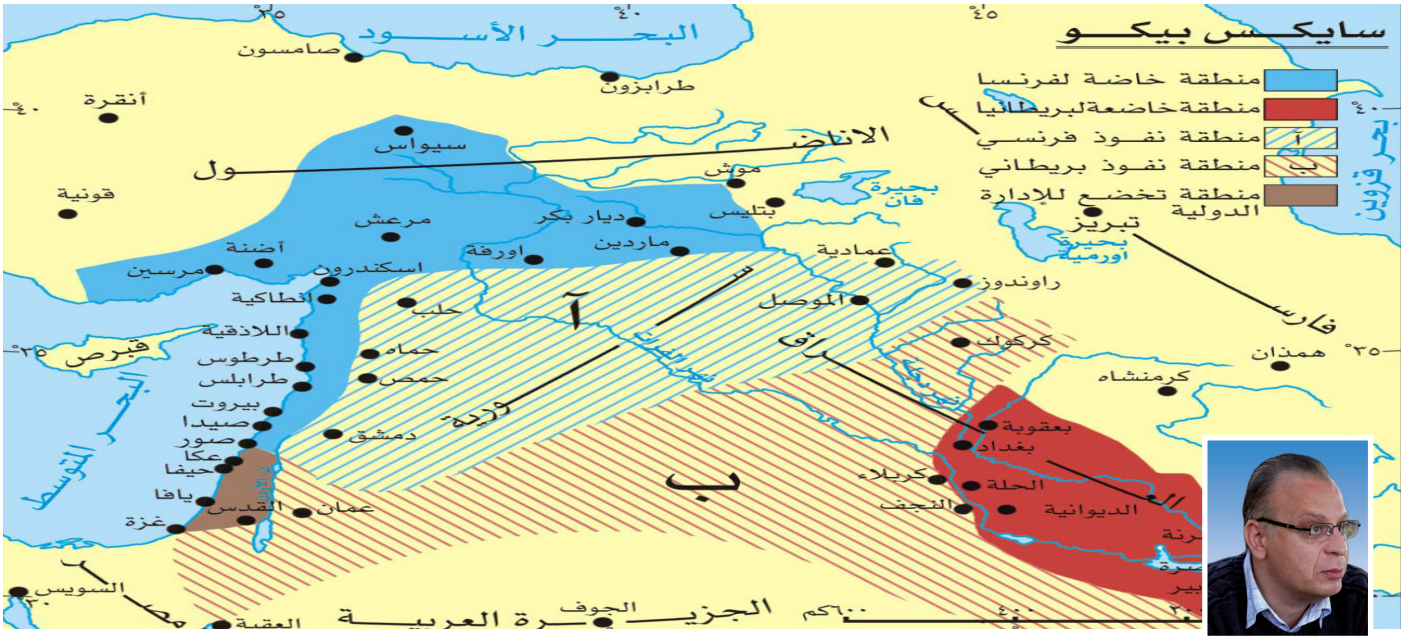

■ حسام ميرو

انفتحت ثلاث دول على بعضها البعض، العراق وسوريا ولبنان، ومع اختلاف التفاصيل التي ترسم ملامح مشكلات كل واحدة من هذه الدول على حدة، إلا أن السمة الرئيسية اليوم هي تحولها إلى بلدان فاشلة، ومن المتوقع أن تزداد حدة أزمات المشرق العربي، وأن يتحول إلى رقعة واحدة، سمتها الأساسية هي حرب الجميع ضد الجميع، وليس في الأمر مبالغة، فالمؤشرات الواقعية تحدثنا عن واقع لا أحد يتكهن بمآله النهائي.

في العراق وصل عدد الكيانات السياسية إلى 277 حزباً وتجمعاً وائتلافاً سياسياً، وهناك دستور كرّس المحاصصة الطائفية، بل كرّس الأزمة الطائفية، والحقد بين مكونات الشعب العراقي المختلفة، وعلى الرغم من وجود قوات عسكرية وأمنية يفوق عددها المليون إلا أن العراق غير قادر على التحكم بأوضاعه الأمنية، وباتت حدوده مع سورية اليوم مفتوحة ومخترقة من قبل قوى عسكرية غير نظامية "ميليشيات إسلامية"، وانكشاف هذه الحدود أتى بعد أن أصبح الداخل العراقي نفسه مكشوفاً، فعمليات التفجير تجري يومياً، ولم تنجح كل خطط حكومة المالكي في ضبط الأمن، ومنع العمليات التي تضرب مدن ومناطق متعددة.

إيران تسيطر على القرار العراقي الرسمي، وقد تمكنت بعد سقوط نظام صدام حسين من اختراق العراق، ومن تحويله إلى ساحة لنفوذها، وعمقت الشرخ الطائفي السني/ الشيعي، بينما تصعد مكانة ودور إقليم كردستان، ويصبح لاعباً مهماً في قضايا المنطقة الشرق أوسطية.

في سوريا، لم يستفد البعث من تجربة العراق، واشتغل النظام السوري بأدواته المعروفة في تأجيج الصراع الطائفي في العراق، انطلاقاً من قناعة مفادها أن إفشال الاحتلال الأمريكي من خلال ميليشيات يسهل هو مرور أفرادها إلى العراق، ويساعد في تقويتها، من شأنه أن يزيد أوراق قوته، لكنه لم يخطر في باله أن المنطقة التي رُسمت حدودها منذ أكثر من قرن باتفاقية سايكس بيكو معرضة لاستفحال معضلات من ذات الطبيعة، نظراً لتشابه معاناتها، وبيئاتها الاجتماعية إلى حد كبير، وهشاشة نسيجها الوطني.

لبنان الرسمي حاول النأي بالنفس عن الأزمة السورية، لكن بين التمني والواقع مسافة شاسعة، إذ لا يمكن لبلد مصل لبنان بقيت فيه الحرب الطائفية قابعة في الظل رغم اتفاق الطائف، وهي قابلة للاشتعال آجلاً أم عاجلاً على وقع الحدث السوري، وبالفعل، لم يتمكن لبنان من البقاء بعيداً عما يجري في سوريا، وقد شاركت مكونات لبنانية إلى جانب أطراف سورية، واليوم يخوض حزب الله حرب وجود في سوريا، فسقوط النظام السوري سيعني ضربة كبيرة لحزب الله، ولمستقبله.

نحن اليوم أمام لحظة تاريخية فارقة في المشرق العربي، لحظة يودع فيها التاريخ سايكس بيكو، ويستقبل مرحلة تاريخية جديدة، أولى ملامحها الفشل، فشل بناء الدولة الوطنية، وكل ما ينضوي تحت هذا الفشل من عناوين أساسية وفرعية.

أقام النظامان العراقي والسوري سلطتين مدعمتين بشعارات قومية كبرى، واحتلت قضية فلسطين أساس هذه الشعارات، وبذريعة المواجهة مع إسرائيل لُجمت القوى السياسية عن الفعل، ولُجم المجتمع من تطوير آلياته الاقتصادية والوطنية، وأصبح العقد الوطني عقد إذعان للمواطنين إزاء سلطة ديكتاتورية.

لبنان، بقي تابعاً لسياسة دمشق وتحولاتها، وكان مضطراً لأن يضبط حياته السياسية على إيقاع السياسة السورية، وتدخلات رجالات النظام السوري في بناء التوازنات أو قلبها، وكان عليه أن يتكيف مع هذا الإيقاع، من دون أن يمتلك قدرة الاستقلالية، وبقي أسيراً لـ"الطائف"، ورغم الخروج الرسمي السوري من أراضيه إلا أن التأثير السوري، ومن ورائه الإيراني، بقي العنصر الأكثر حسماً في الساحة السياسية.

التقاتل في لبنان على وقع الأزمة لم يهدأ، واتخذ أشكال عدة، والتفجيرات والاغتيالات الأخيرة هي إحدى تعبيرات الاقتتال، وهي في طريقها للتصعيد، فلبنان منذ أشهر عديدة من دون حكومة، وباتت حدوده مع سورية ساقطة بمختلف المعاني، وبات معروفاً أن ما يحدث في لبنان هو امتداد لما يجري في سوريا.

وداعاً سايكس بيكو ...

٧ آلاف قتيل مدني في ٢٠١٣

نار الطائفية تأكل العراق من جديد

البديل- وكالة الأنباء الإنسانية:

يشهد العراق منذ أشهر ارتفاع حدة التوترات الطائفية، وعودة موجة القتل على الهوية، وعلى الرغم من الخطط الأمنية الكثيرة إلا أنها لا تعطي أي مفعول يذكر، فالصراع الطائفي في ذروته، وهو ما يذكر بالعنف الطائفي في عامي 2006 و2007، حيث كانت الميليشيات الطائفية تفتح النار وتقتل المدنيين عند نقاط التفتيش الزائفة وخارج ديارهم لسبب واحد هو انتماؤهم لهذه الطائفة أو تلك.

وقد شهد ما سُمي بالقتل على أساس الهوية الذي كان يتم على أيدي فرق الموت – وهو أحد الأسباب الرئيسية للوفاة والنزوح في ذلك الوقت – انخفاضاً في السنوات التالية في الوقت الذي تحسنت فيه الحالة الأمنية العامة في البلاد.

غير أنه في الأشهر الأخيرة، رفعت التفجيرات الانتحارية وتفجيرات السيارات الملغومة مستويات العنف في العراق إلى أعلى مستوى لها منذ خمس سنوات. وقد سجل موقع رصد «ضحايا حرب العراق» أكثر من 7،000 حالة وفاة من المدنيين منذ بداية هذا العام.

ويقول محللون أمنيون أن الاغتيالات التي تتم على أساس الهوية وحوادث الاختطاف والتهديدات بالقتل قد شهدت أيضاً ارتفاعاً طفيفاً (لحسن الحظ لم تصل بعد إلى المستويات المسجلة في 2006–2007).

من المحزن أن المئات أو حتى الآلاف – لا يتوفر سجل دقيق بذلك – من الرجال الأبرياء قد تعرضوا للتعذيب والقتل من قبل الميليشيات الشيعية بسبب حملهم لأسماء سنية. لقد كان تنظيم القاعدة في ذلك الوقت يفعل الشيء نفسه للسنة والشيعة – حيث يقوم بخطفهم وتعذيبهم ثم قتلهم. ولديهم مقولة ‹إما أن تكون معنا أو تكون عدونا›.

لقد كان الأمر الأكثر رعباً في ذلك الوقت هو أنهم اعتادوا بيع الأشخاص الذين يحملون إحدى هذه الأسماء «السنية»، مثل عمر أو عثمان أو أبو بكر أو معاوية، لمن يدفع أعلى سعر حتى يقوم المشتري بقتلهم – كأننا نوع من الأضاحي.

ومنذ أشهر يعيش العراقيون موجة جديدة من عمليات الخطف والقتل، ولا يستثنى منها شخصيات سياسية أو أمنية، وتنامي نفوذ «داعش» في مناطق الأنبار، ودخول ميليشيات شيعية عراقية على خط الأزمة في سوريا. كل هذه الأجواء تجعل العراق قريباً من حالة اللاعودة في المواجهة الطائفية، خاصة مع تحول العراق إلى دولة فاشلة، واستشراء الفساد، وعجز الكيانات السياسية عن تبني مشاريع وطنية جامعة، مع حالة من ارتهان القرار السياسي للخارج عند أطراف حكومية وغير حكومية.

اتهام حزب اللّه باغتيال الوزير اللبناني محمد شطح

بيروت (رويترز) – قتل الوزير اللبناني السابق محمد شطح المناهض للرئيس السوري بشار الأسد في انفجار ضخم في العاصمة بيروت، حيث وجه بعض حلفائه السياسيين الاتهامات الى جماعة حزب الله الشيعية.

وأدى الانفجار الذي وقع صباح الجمعة الماضي أيضاً الى مقتل خمسة اشخاص آخرين، ودفع لبنان الذي يعاني من الصراع في سوريا المجاورة باتجاه المزيد من الاضطرابات بعد سلسلة من التفجيرات الطائفية التي استهدفت الشيعة والسنة على مدى السنة الماضية.

واتهم رئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري في بيان حزب الله ضمنياً باغتيال مستشاره السياسي البالغ من العمر 62 عاما قائلا "إنها رسالة إرهابية جديدة لنا".

وقال في بيان "المتهمون بالنسبة لنا وحتى إشعار آخر هم أنفسهم الذين يتهربون من وجه العدالة الدولية ويرفضون المثول امام المحكمة الدولية، إنهم أنفسهم الذين يفتحون نوافذ الشر والفوضى على لبنان واللبنانيين، ويستدرجون الحرائق الإقليمية الى البيت الوطني" في اشارة الى المحاكمة القادمة في لاهاي لخمسة من اعضاء حزب الله يشتبه في ضلوعهم في قتل والده رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري عام 2005.

وقال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري "هذه خسارة رهيبة للبنان والشعب اللبناني والولايات المتحدة".

وندد الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون ومجلس الأمن الدولي بالانفجار، وقال بان في بيان "الدكتور شطح كان صوتاً لا يكل للتسامح والتنوع والاعتدال... وفاته خسارة فادحة للبنان وتذكرة بالحاجة الى وضع نهاية للإفلات من العقاب".

وفي بيان منفصل عبر مجلس الأمن الدولي عن "إدانة تامة لأي محاولة لزعزعة استقرار لبنان من خلال الاغتيالات السياسية" وطالب المجلس "بوقف فوري لاستخدام الترويع والعنف ضد الشخصيات السياسية".

أدى الانفجار الى تدمير سيارة شطح التي تحولت الى كومة من المعدن وأسفر عن إصابة 71 شخصا ووقع في مكان ليس ببعيد عن المكان الذي تم فيه اغتيال رفيق الحريري في انفجار ضخم في فبراير/شباط 2005.

ربط مشاركته في جنيف بوقف القصف على حلب

ناشطون: قرار الائتلاف هزيل ويعبّر عن عجز في الآليات

■ حلب- محمد إقبال بلو:

أعلن الائتلاف أنه لن يشارك في مؤتمر جنيف2 في حال استمرار القصف على حلب، وجاء قراره هذا بعد تعرض مدينة حلب وريفها لقصف بالبراميل المتفجرة لأكثر من أسبوع ، حيث خلفت براميل الموت المئات من الشهداء، والذين يبلغ عددهم حسب بعض الإحصائيات خمسمائة شهيد، وآلاف الجرحى، وعشرات آلاف المشردين ..

في أحسن الحالات وهي أخذ هذا القرار بحسن نية – حسب ناشطين – فإن الائتلاف قد تأخر كثيراً بهكذا قرار خجول ، وأنه يجب عليه أن يتخذه منذ أول برميل سقط في حلب ، وانتظاره مقتل خمسمائة شهيد أغلبهم من الأطفال هو حالة من عدم الإحساس بالمسؤولية، إن لم تكن جريمة على أعضائه أن يحاسبوا عليها، أما عن التبرير في أن القرار كان بانتظار عقد اجتماع فمن العار أن يتحدث أعضاء الائتلاف عن اجتماع ، لأنهم من المفترض أن يكونوا مجتمعين على مدار الساعة، فالبلاد في حالة نكبة وتحتاج جاهزية كاملة.

كل ما سابق من جانب حسن النية بالائتلاف وأعضائه تم ذكره ، أما ما فسره الناشطون من قرار الائتلاف هذا هو أنه يمنح النظام وأدواته الإجرامية باختلاف جنسياتها وتوجهاتها مهلة تمتد إلى تسعة وعشرين يوماً قادماً ، فمؤتمر جنيف سينعقد بعد حوالي شهر، وبالتالي فإن النظام قد لا يستمر بقصف حلب، وقد يوقف القصف قبل انعقاد المؤتمر بيوم واحد أو يومين، وبذلك ينفذ طلب الائتلاف وشرطه للحضور ، ويتم حضور الائتلاف في مؤتمر جنيف بعد أن يقتل عشرين ألف حلبي مثلاً.

الناشط إياد محمد قال حول قرار الائتلاف: "لا بد أن من أصدروا قراراً كهذا هم أشخاص مصابون بمس في عقولهم ، فماذا يعني أنهم لن يشاركوا بالمؤتمر في حال استمر قصف النظام على حلب ؟ في الحقيقة لو كانوا هم فعلاً أصحاب قرار لقالوا : أنهم لن يشاركوا في جنيف2 في حال لم يتوقف النظام عن قصف حلب فوراً ، ومن ثم فهل حلب هي كل سورية ، لماذا يطالبون بإيقاف القصف عن حلب ، ألا ترون معي أن هذا يدل على ضيق أفق وافتقاد لبعد النظر؟ ، فمثلاً اليوم حول مجرمو الأسد طائراتهم إلى الغوطة لقتل أطفالها ونسائها وشيوخها".

وأضاف إياد: "إن الوضع المأساوي الذي يعيشه السوريون يحتاج رجالاً ولا يحتاج خشباً مسندة دون فائدة ، لا أقصد تخوين أحد ، بل ما أعنيه أن من يهتم بإيقاف معاناة السوريين لا بد أن يكون صاحب قرار، وأن يكون برنامجه داخلياً، ترى ألا يدركون أن كل من يعمل بأجندات خارجية وبرنامج مخابراتي دولي سيسقط مع سقوط النظام وقد يسقط قبله ، فقد تغيّر الشعب السوري ، وفقد الخوف بعد أن تنفس نسيم الحرية، وقدم مئات الآلاف من الشهداء، والشعب لن يرضى أن يباع بثمن بخس".

قرار الائتلاف الوطني هذا لقي الكثير من العبارات الساخرة والمستهزئة بإمكانات رجالاته ، فقد كتب الناشط زين الباشا على صفحته على فيسبوك : "الأسد ينصاع لتهديدات الائتلاف المعارض، بعد أن قال أنه لن يشارك في مؤتمر (جنيف) إذا استمر القصف على حلب ، ويحوّل مروحياته الحربية اليوم إلى قصف الغوطة بدلاً من حلب.. عوفيتم يا أبطال الائتلاف .. إنها العين الحمراء فقط التي تُفلح مع الأسد".

كما ذكّر بعض الناشطون زملاءهم أن الائتلاف قد هدد بعدم حضور جنيف بعد الهجمات الكيماوية التي نفذها النظام والتي قتلت الآلاف من الأبرياء ، ومن ثم غاب في صمت مخزٍ ورضخ لأسياده متنوعي الجنسيات من عرب وأمريكان وفرنسيين، وقرر أن يذهب إلى جنيف دون شروط ، وبعد ذلك اشترط بعض الأعضاء رحيل بشار الكيماوي كشرط للذهاب إلى جنيف ثم قبلوا أن يكون رحيله نتيجة من نتائج مؤتمر جنيف ، وهيهات هيهات قد ينتهي هذا المؤتمر التفاوضي بعد سنوات يستمر فيها النظام بقتل الشعب السوري.

تأتي تعليقات الناشطين حول قرار الائتلاف بعد أن صدرت في الآونة الأخيرة بيانات من جهات عسكرية ترفض أن يمثلها الائتلاف في أي تفاوض سياسي، كما أن تأليف الحكومة الذي لم ينعكس بأي شكل من الأشكال على المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام جعلت حالة التذمر من تصريحات الائتلاف وقراراته كثيرة، خاصة أن الأوضاع الإنسانية تزداد سوءاً، من دون أن يكون الائتلاف الذي تصدّر تمثيل الثورة أي قدرة على المساعدة في حلها.

براميل لتفجير المفاوضات وتعويم التشدد داخل المعارضة

غازي دحمان

الغارات التي يشنها نظام بشار الأسد بالبراميل المتفجرة على حلب، المتواصلة بدون انقطاع، والتي يبدو أنها آخذة في التعميم على كل المناطق «المحررة» ، يبدو أن لها أهداف سياسية غير أهدافها الميدانية المباشرة. وإذ تكشف الاستهدافات المتوالية للمناطق المدنية والمأهولة بالسكان العزل مدى فقر الأهداف العسكرية المراد تحقيقها، فإنها تستبطن حصاداً سياسياً وافراً يسعى نظام الأسد إلى جنيه كحصيلة لهذه العملية.

قليلاً من التدقيق والتمعن ونكتشف أن هذا الاستهداف العشوائي وتلك النيران الكثيفة وجهتهما سياسية محضة، ذلك أن نظام الأسد، وبتوصية من مشغليه الإقليميين والدوليين إنما يسعى إلى تفجير المعارضة وتشتيتها وإضعاف حواضنها ومواقفها وتحقيق الفصل النهائي بين الجسمين السياسي والعسكري، وحتى خلخلة الجسم العسكري نفسه. فيما يبدو أنه أمر مهمة مستعجل.

من المعروف أن المعارضة السورية تنطوي على تشكيلات سياسية متعددة تتقاطع وتختلف في رؤيتها للصراع وأهدافه، وهذا أمر طبيعي على مستوى التنظيمات السياسية عامة وفي السلم والحرب على السواء، ومثلما توجد تشكيلات تتميز بالمرونة السياسية تجاه الأطروحات الدولية للحل السياسي في سورية، فإنه توجد معها ومقابلها تنظيمات تميل إلى التشدد، صحيح أن ثمة توازن مقبول حتى اللحظة بين هذه التيارات داخل المعارضة، وهذا التوازن هو الذي يساعد الطرف السياسي في المعارضة على التكيف مع الأطروحات الخاصة بالأزمة، لكن أيضاً هذا التوازن هش، وهو أمر معروف، ومن الممكن التأثير به أو حتى تغييره. تبعاً لذلك، يصبح الهدف من وراء هذا الاستهداف المحموم للمناطق التي تقع تحت سيطرة المعارضة، هو إحراج المعارضة في الذهاب إلى جنيف، وجعل هذا الأمر محفوفاً بالمخاطر السياسية على مستقبل المعارضة، مقابل تعويم حالة من التشدد تنظيمياً وحركيا تصبح هي العنوان الأساسي للثورة.

لا يريد النظام الذهاب إلى طاولة المفاوضات في هذه المرحلة، وذلك بناءً على حزمة من التقديرات بناها في الحقلين الميداني والسياسي، فهو يعتقد أنه يحقق إنجازات ميدانية راهنة وأنه بصدد تحقيق مثيلاتها مستقبلاً نتيجة لزخم الدعم الإيراني والعراقي وحزب الله، مقابل حالة الشح في الدعم التي تتلقاها المعارضة، والتي وصلت إلى حد توقف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عن التوقف في الدعم بالوسائل غير القاتلة للمعارضة.

لا ترغب طهران في وضع حدود لدورها في سورية قبل أن تتوضح توجهات مفاوضاتها مع الغرب

كما انه يعتقد أنه يحقق إنجازات سياسية لا تقل أهمية، ويعتقد أن دائرة الأطراف التي باتت تصدق روايته في حربه على الإرهاب والتطرف في اتساع مستمر، ولا شك أنه يلقى أذنه في هذا المجال لحليفه الروسي الذي يعلن على الملأ أن الكثير من الدبلوماسيين الغربيين أخبروه بأنهم باتو مقتنعين برواية النظام، أو على الأقل يعتبرونه الأقل سوءاً من الخيارات الأخرى.

ويقدّر النظام أن قليلاً من الصبر والتماسك والإبداع في تصنيع المعطيات ضد الثورة من شأنها أن تريحه من مؤتمر جنيف واستحقاقاته، وإذا كان ليس بمقدوره أن يرفض الذهاب إلى جنيف فإنه يعمل على أن يأتي الرفض من المعارضة ليثبت للعالم أن لا شريك جدياً له في سورية ولا ند قادر على الإيفاء بالالتزامات الدولية غيره.

من جهتهم حلفاء النظام، إيران وحزب الله، يفضلون هذه الاستراتيجية، حيث لا ترغب طهران في وضع حدود لدورها في سورية قبل أن تتوضح توجهات مفاوضاتها مع الغرب، وذلك أن من شان انطلاق جنيف وتطبيق مقرراته أن تؤدي إلى خسارتها للورقة السورية قبل انتهاء أوان استثمارها. أما حزب الله فبدوره يطمح لأن يصبح شريكاً دولياً معتمداً في محاربة الإرهاب، وشطب كل القضايا المثارة بوجهه بصفته تنظيماً إرهابياً في لبنان وسورية.

لم يعد من شك أن الأحداث يوماً تلو يوم، تؤيد ضرورة توحيد الصفوف والتعجيل بحل الخلافات بين فصائل الثورة وتشكيلاتها وأطرافها السياسية، وتصدير استراتيجية سياسية وعسكرية للوقوف في وجه النظام وحلفائه، فقد ثبت في الأشهر الأخيرة أن النظام استطاع تحويل الثورة إلى الوجهة التي تناسبه وتناسب إدعاءاته وباتت هذه المسألة في صلب رهاناته على البقاء والانتصار على الشعب السوري. صحيح أن تحقيق هذا الحلم دونه مصاعب عديدة، لكن الصحيح أيضاً أن استمرار النظام كل يوم إضافي يجلب المزيد من المآسي للسوريين وهذا ما يتوجب على الثورة إدراكه، ولعل الترجمة الحقيقية لهذا الإدراك تبدأ من خلال استعادة المبادرة الثورية ودفع النظام إلى مواقع الدفاع والارتباك ودفعه تالياً إلى القبول بالحل السياسي للازمة.

جنيف ٢ : هل هو مجرد احتفالية وباقات من الزهور؟

■ فريدريك هوف- ترجمة وإعداد "البديل":

ينبغي أن يثير قرار موسكو منع صدور قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدين انتهاكات نظام الأسد لحقوق الإنسان الشك حول موقف روسيا من مؤتمر جنيف 2، فالخطوط الاستراتيجية لسياسة موسكو ما زالت تقوم على إبقاء عميلها السوري موجوداً، وبقاء النظام السياسي للأسد. بينما تتوقع الولايات المتحدة أن تضغط موسكو من أجل إيجاد مخارج، وهو افتراض يستحق النظر فيه.

مما لا شك فيه أن وزير الخارجية جون كيري قد استثمر الوقت و الجهد الكبير في إقامة علاقة من الثقة والاطمئنان مع نظيره الروسي سيرجي لافروف ويحاول كيري الاستفادة القصوى من استخدام الديبلوماسية، إذ أن التهديد بقيام عمل عسكري ضد النظام السوري لم يعد وارداً، ولهذا فإن كيري لا يرى في الأفق غير العمل الديبلوماسي.

استراتيجية كيري لمؤتمر جنيف تقع على روسيا. الولايات المتحدة تطلب من المعارضة السورية الحضور إلى المؤتمر مع طرح هيئة حكم انتقالي، وسيكون هناك قائمة بأسماء ضباط ومسؤولين ممن لهم خدمات سابقة وكفاءات معروفة، (الحاليين والسابقين ، بما في ذلك العلويين وغيرهم من الأقليات). إن مثل هذه القائمة تقدم طرحاً مثالياً حول أمرين، الأول هو إقناع السوريين بإمكانية وجود بديل، والأمر الآخر هو ضمان بقاء مصالح روسيا من دون الأسد.

يأمل المرء أن السيد كيري لديه ، أو على الأقل يعتقد أن لديه ، ضمانات مسبقة من السيد لافروف أن الأمور ستسير نحو مبتغاها، لأنه في حال عدم النجاح، فإن جنيف سيكون عبارة عن باقة من الزهر، وضربة حظ، لمصلحة النظام ومؤيديه.

ينبغي أن يضع الائتلاف الوطني السوري جدولاً للحكم الانتقالي يكون مطمئناً للأقليات، وأن تكون مقبولة لعموم السوريين، وذلك بدلاً من التهجم على مواقف موسكو. وسنفترض أن الإدارة الأمريكية عبر السفير فورد ستقوم بمحاولة ربط الجبهة الإسلامية بالمفاوضات، ثم دعونا نضع جانباً الشك بأن قائمة الحكومة الانتقالية ستحظى بموافقة النظام والمعارضة، ولكن ماذا بعد؟.

ستقول موسكو إن المفاوضات بدأت بين السوريين، وأنها تدعم المتفاوضين، ولكن المعارضة هل ستجلس مع النظام الذي أعلن بشكل صريح إعادة ترشيح الأسد للانتخابات الرئاسية المقبلة؟.

هل ستترك موسكو المتفاوضين وشأنهم؟ وهل سيمسك الرئيس بوتين الهاتف ليقول للأسد وعائلة مخلوف إن اللعبة انتهت؟ وبهذا يكمل الأسد ولايته حتى تموز من العام المقبل ويغادر السلطة بعدها، مع توقع موافقة الأسد واستجابته، أم أنه سيواصل حربه على ظهر الميليشيات الأجنبية الموضوعة تحت تصرفه من قبل إيران التي تعتبر تبعية النظام السوري وحزب الله لها مسألة ذات أهمية حيوية لأمنها القومي، وإذا كان هذا هو السيناريو فكيف ستتفاعل موسكو معه؟

إذا مؤتمر جنيف ليس مجرد باقة من الزهر ، وكثير من هذه الأسئلة قد تمت تسويتها من قبل السادة كيري ولافروف . تصريح نائب وزير الخارجية الروسية ميخائيل بوغدانوف لفت انتباه المراقبين، الذي أشار إلى أن تصريحات النظام المتعلقة بإعادة انتخاب بشار الأسد ليست مفيدة من حيث تهيئة الأجواء للمؤتمر المقبل. وبحسب ما ورد فإن موسكو فعلت بعض الأشياء على الهامش لتسريع تأشيرات لبعض عمال الإغاثة للأمم المتحدة في سوريا. بعد استمرار عرقلة روسيا لمجلس الأمن في مواجهة جرائم الحرب عملائها والجرائم ضد الإنسانية (كما ورد إلى مجلس حقوق الإنسان من قبل اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق)، وهو ما يوحي ، على الأقل للعين المجردة ، أن موسكو تقوم ببعض التحركات المطلوبة.

إن إدارة أوباما لم تتوقع أن نظام الأسد سوف يستخدم اتفاق واشنطن وموسكو بشأن الأسلحة الكيميائية في زيادة الضغط والترويع ضد المدنيين، وإعادة الزخم له من خلال تلقيه دعماً إضافياً من الميليشيات الإيرانية، ووصول السلاح الروسي له، لذلك فإن المعارضة السورية اليوم لديها الخشية من تحويل مؤتمر جنيف إلى فرصة جديدة للنظام. خاصة أن قوى مسلحة في المعارضة شعرت بأن قطع واشنطن الدعم عنها هو محاولة جديدة لإذلال المعارضة، والضغط عليها.

في ضوء هذه التصرفات كيف لنا أن نتوقع من مؤتمر جنيف أن يسير نحو وجهته المتوقعة؟. من الأهمية بمكان أن يسبق المؤتمر هدنة إنسانية ذات قاعدة عريضة ، وأن تصل المساعدات الإنسانية إلى كل المدن والمناطق من دون تحفظ على منطقة بعينها، وهو ما يتطلب أن يكون التنسيق بين موسكو وواشنطن على خط واحد من أجل إنجاز التحول السياسي، وهو ما يجب العمل عليه قبل حجز بطاقات الطائرة لممثلي الوفود.

إن مؤتمر جنيف يمكن في حال عدم وجود خطوات استباقية على المستوى الإنساني أن يشكل ضرراً جديداً للسوريين، وأن يزيد من المأساة، ولن يكون سوى مجرد دعوة للاجتماع في سويسرا.

أبو محمد الجولاني : الشاهد الملك لإدانة النظام السوري

■ ياسر بدوي

هل أدى ظهور أبو محمد الجولاني في قناة – رعاية تنظيم القاعدة – إلى فك طلاسم القاعدة في سوريا، وتالياً في العراق والعالم الإسلامي ومدى ارتباط هذا التنظيم بأجهزةالاستخبارات العالمية؟ بكل تأكيد الإجابة بالنفي، لكن قدم إشارات بالغة الخطورة فيما يتعلق بالصراع في سوريا ،وعلى سوريا والسورين ،هذه الإشارات واضحة وضوح الشمس رغم كل الظلام الذي يلف تنظيم القاعدة في سوريا ،ومدى ارتباطه بالنظام السوري، وساعد في هذا الموضوع ضعف الجولاني الثقافي والديني والسياسي .

هذه الإشارات يمكن تبويبها واختصارها بأربعة نقاط محورية في مسار الثورة السورية واختطافها وانحرافاتها المتعددة .

النقطة الأولى تأكيد أبو محمد الجولاني رواية النظام القاتلة عن الثورة السورية منذ اليوم الأول في الثامن عشر من آذار عام 2011 ،عندما اتهم منظمات ارهابية اسلامية بقتل المدنيين ورجال الأمن وكانت التهمة صريحة – فتح الإسلام –ومع النفي القطعي من أنور رجا ، المسؤول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، راحت رواية النظام تتهم في العموم العصابات المسلحة ،حتى كانت غزوة الجولاني في السابع والعشرين من كانون أول عام 2011 وتفجير فرع المنطقة – في منطقة الجمارك وقامت الرواية الرسمية للنظام باتهام الإخوان المسلمين. الاخوان نفوا علاقتهم بالتفجير وكشفوا ارتباط الموقع الذي صممه الجيش الالكتروني باسمهم ، وبقى النظام يتخبط ، لكن ينسبه للارهاب الإسلامي، وكشفت ايميلات الرئيس المسربة رسالة من حسين مرتضى ،مراسل قناة العالم ،يحذر من التسرع في اتهام المعارضة. الجولاني اعترف وعدد جميع المواقع التي تم التفجير فيها، وأكد مسؤولية جبهة النصرة عن جميع هذه التفجيرات، وأضاف عليها تفجير فرع الدوريات دون أن يعرف اسمه ، والمخابرات الجوية في ساحة التحرير والأمن الجنائي في الجمارك وفي حلب وديرالزور، وهذا التأكيد لرواية النظام يعطي المبررات لما قام به النظام ويقوم به، رغم جهل الجولاني بأسماء الأفرع الأمنية التي استهدافت بالتفجير ، فهو يقول تفجير أمن الدولة في السابع والعشرين وتفجير أمن الدولة كان بعد ذلك التاريخ بشهور، أما التفجير الذي حدث في ذلك التاريخ كان في فرع المنطقة ! ويدحض الجولاني جميع روايات الثوار ،عن افتعال النظام هذه التفجيرات، وقد ظهرت العديد من الدلائل من خلال الاخطاء التي وقع فيها النظام ، كتفجير الميدان، حيث كان المصور يضع الأكياس ليصورهم، وجندي ينظر إلى الناس ويستلقي ، وكذلك يتناقض الجولاني مع نفسه في نقطتين : أنهم كانو سبعة عندما دخلوا أرض الشام ! فكيف لهذا العدو أن يخترق هذه المربعات الأمنية ؟

نسي الجولاني أن تاريخ الإفراج عنه كان بعد الإفراج عن زملائه ،أحمد عيسى وحسان عبود وزهران علوش بشهر، مما يعني أن إطلاق سراحه كان في الشهر التاسع من العام 2011 فكيف تنسجم روايتة مع الاحداث التي ذكرها .

النقطة الثانية يؤكد أبو محمد الجولاني أنهم في مسار واحد لما حدث في الستينات في مصر والثمانيات في سوريا وتجمعوا في افغانستان ثم العراق وكانوا ينتظرون التوقيت لدخول الشام ، وجاءت الثورة فرصة لهم لدخول ارض الشام ،وهنا يؤكد له هذه النقطة تيسير علوي ويوافقه ليعيد إنتاج ما قاله الأسد أن سوريا ستكون أفغانستان، ويعيد إنتاج مجمل الرواية عن أن القاعدة استفادت من الاضطراب لتدخل سوريا، وهنا يلغي الجولاني الثورة وكل ما أنتجته ليختصرها بفكر القاعدة، ويختصرها برؤيته لأرض الملاحم وقيام الساعة .

النقطة الثالثة ادعاء الجولاني أن التنظيم ملتحم مع الشعب السوري، والشعب من يحمي جبهة النصرة، وبعيداً عن صحة هذه الإدعاء ونسبة تقبل الشارع للجبهة . إن هذه النقطة على درجة بالغة من الخطورة ، وتتقدم على الأفكار الأخرى لانها تعطي المبررات لقصف النظام للأحياء الشعبية وتدميرها، لأنها بذلك تكون حاضنة للقاعدة .. وتزداد خطورتها مستقبلاً وهنا تدخل النقطة الثالثة :

يرى الجولاني أنهم وتنظيم «داعش» شيء واحد، وما حصل بينهما هو مجرد خلافات داخل البيت الواحد، ويرفض أن يميز تنظيمه عن «داعش» البغدادي، وهنا مقتل الصوت «العقلاني» داخل جبهة النصرة من البسطاء الذين وجدوا أنفسهم في التنظيم لمقاومة النظام ، وهذا التيار يحاول استيعاب «داعش» ، وعزل أمرائها الدخلاء. ينفي الجولاني كل هذا التمايز ويضرب نمطاً من التفكير يعتقد الكثير من حملته ،انها انفصلت عن «داعش» ، وتمايزات في الفكر والسلوك .

النقطة الرابعة هي الموقف من جنيف 2 ، جزم أبو محمد الجولاني أن المؤتمر إحياء للنظام الميت! هذه القراءة سياسياً صفر، لأن النظام لا يمتلك ولا يريد أي حل سياسي، وأعلن من الأيام الاولى للثورة الحل الأمني في الوقت الذي كان يستطيع الحديث فيه عن حل سياسي ورفضه ، فكيف يستطيع اليوم امتلاك الدخول في حل سياسي وقد أصبحت سوريا مستودعات للسلاح .ثم يقرر مع توريط تيسير علوني عند سؤاله عن تأثير التقارب الإيراني – الامريكي عن الوضع في سوريا، يقرر الجولاني وينجر إلى فكرة المؤامرة الكونية ضد السنة، ويصبغ الثورة بالطابع الطائفي الذي يخدم مقولة النظام وروايته التي أعلنها منذ الثالث والعشرين 2011 على لسان مستشارة الرئيس الإعلامية والسياسية بثينة شعبان ثم كررها الرئيس في خطابه الأول 30 آذار 2011 .

مجمل لقاء الجولاني جاء ليؤكد رواية النظام وذرائعه ، وجاء في هذا التوقيت الذي يسبق مؤتمر جنيف 2، ليعطي مصداقية مفترضة لمقولات النظام حول ثورة الشعب السوري وإرادته وحرفها إلى قضية ارهاب وفوضى، وتأكيد لجميع انحرافات الثورة التي خطط لها النظام وأجبر الشعب على اللجوء إليها ، وهو إختطاف جديد لإرادة الشعب السوري .ويبقى السؤال مشرعاً .. لماذا الجزيرة ؟ ولماذا انعدم الحوار من اللقاء ؟ ولماذا التأكيد على نقاط محددة ؟ ولماذا تستمر المحرقة السورية عبر الإعلام ؟ ولماذا ذكرني بالشاهد الملك ؟.

أحد اشكال الموت السوري الجديد... الموت جوعاً

حسام الميلاد

كان على الفلسطيني اللاجئ أن يدفع ثمن لجوئه وأن يحمل أعباء قضيته بالإضافة إلى أعباء أزمات دول اللجوء. ومنذ نكبة العام 1948 تحول اللاجئون الفلسطينيون إلى مكسر عصا. آلاف الفلسطينيين سقطوا في أيلول الأسود عام 1970 في الأردن، ولم تستثنهم الحرب الأهلية في لبنان 1976، ولم يسلم مخيم تل الزعتر من الدمار. وفي المكان ذاته دفع الفلسطينيون في عام 1982 ثمنا باهظا عسكريا واجتماعيا، لم يكن أوله في صبرا وشاتيلا ولم يكن آخره في حرب المخيمات. وهجّر مئات الألوف منهم من الكويت بعد الاحتلال العراقي، ليسقط من بقي منهم في العراق ضحية العنف الطائفي والمذهبي حتى زوال المجال السوسيولوجي الفلسطيني هناك بالكامل. كما لم يسلم الفلسطينيون من مزاجية وسذاجة بعض الحكام حين نُفي الآلاف منهم الى «وادي العقارب» في الصحراء ليعودوا إلى فلسطين سيرا على الأقدام أو سباحة، كما اعتقد الراحل معمر القذافي. واليوم تتجدد مأساة اللاجئ الفلسطيني في سوريا.

بالرغم من اندماج الفلسطينيين في المجتمع السوري وشعورهم بأنهم جزء من هذا النسيج الاجتماعي، إلا أن ذلك لم يحل بين الفلسطيني العائد إلى مخيم اليرموك بعد يوم طويل من العمل أو الدراسة وبين الإحساس بالعودة إلى الوطن، فقد شكل مخيم اليرموك بالنسبة لأبنائه، بشوارعه المكتظة وحاراته الضيقة، نسخة مصغرة عن فلسطين التي لم تعرفها أجيال ما بعد النكبة إلا خيالاً مشحونا بالعاطفة والتباكي على مجد مضيّع.

مخيم اليرموك أو «عاصمة الشتات» كما يسمى، هو أكبر تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في كل من سوريا ولبنان والأردن. وبالرغم من عدم اعتراف «الأنروا» به كمخيم رسمي، إلا أنها تقدم هناك خدماتها الصحية والتربوية. أنشئ المخيم على بعد بضعة كيلو مترات من العاصمة دمشق في العام 1975، لكنه أصبح اليوم جزءاً أساسياً من المدينة التي توسعت خصوصاً باتجاه الأطراف الجنوبية، و معظم سكانه اليوم من السوريين بعد تكاثر الأحياء العشوائية على أطراف المخيم.

كان لمخيم اليرموك دور بارز في الكفاح المسلح ، لاسيما في مرحلة الثورة الفلسطينية في لبنان والاجتياح الإسرائيلي عام 1982، حتى أطلق شارون عبارته الغاضبة التي توعد بها المخيم بقوله «لك يوم يا مخيم اليرموك». لكن بعد طرد الراحل ياسر عرفات من سوريا وحظر حركة «فتح» وفرض قيود على العمل السياسي الفلسطيني التي طالت سائر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، في مقابل نشاط واضح للفصائل الإسلامية الفلسطينية الممثلة بـ «الجهاد الاسلامي» وحركة «حماس»، تراجع دور المخيم ووزنه في الثورة الفلسطينية.

منذ بداية الحدث السوري في 15 آذار 2011، غلب على الفلسطينيين رسميا وشعبيا سياسة الحياد خشية تكرار مأساة أخرى مشابهة لمآسي فلسطينيي دول الجوار تاريخياً. لكن سياسة الحياد تلك التي لم تلق استحسان لا النظام ولا المعارضة على حد سواء، لم تجنب الفلسطينيين محاولات الزج بهم في أتون الأزمة السورية التي تحولت الى حرب أهلية ويسودها العنف الطائفي، لكنها لم تمنعهم أيضا عن التعاطف مع أشقائهم السوريين وتقديم العون المتمثل بالمساعدات الطبية والإغاثة.

مخيم اليرموك دفع ثمنا باهظا أيضا، فبالإضافة إلى موقعه الاستراتيجي بالنسبة لطرفي النزاع من حيث كونه خاصرة دمشق الرخوة ونقطة وصل بين عدة مناطق محيطة به، مما يجعله يشكل عمقاً استراتيجيا بالنسبة لطرق الإمداد من داريا إلى الغوطة الشرقية، نقول بالإضافة الى ذلك، كان المخيم بوصفه أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين ضحية محاولات الإمساك بالورقة الفلسطينية من أجل توظيفها سوريا لصالح طرف ضد الآخر. مع ذلك استمر فلسطينيو اليرموك بمد يد العون لأشقائهم السوريين في المناطق المجاورة التي تضررت من النزاع المسلح وتحول المخيم لخيمة إيواء كبرى.

في 2012/9/8، تخلى الجيش السوري عن تكتيك القصف الجوي والمدفعي ليقتحم المخيم للمرة الأولى بالمدرعات والمشاة، بحجة القضاء على المعارضة المسلحة التي سيطرت على المناطق المحيطة بالمخيم، الأمر الذي أدى إلى أول موجة نزوح جماعية عن المخيم، إلا أن هذا لم يدم سوى أيام عاد بعدها غالبية النازحين الى بيوتهم. استمرت الجبهة الشعبية – القيادة العامة، بقيادة أحمد جبريل، في إنشاء اللجان الشعبية التي كان هدفها المعلن الدفاع عن المخيم وإبقائه خارج الصراع بمنع المسلحين من الدخول إليه، لكن موقف القيادة العامة المنحاز للنظام السوري ومشاركة قواتها في القتال الى جانب الجيش النظامي السوري في مناطق أخرى خارج المخيم، لم تفلح في تجنيب المخيم نقمة المعارضة المسلحة، لتسيطر أخيرا على المخيم بعد اشتباكات عنيفة انسحبت على إثرها القيادة العامة الى أطراف المخيم.

هنا كان النزوح الثاني، حيث بلغ عدد النازحين من الفلسطينيين حوالي 150 الف نازح، لتقوم بعدها قوات القيادة العامة والجيش النظامي السوري بفرض حصار خانق على المخيم منذ حوالي ستة أشهر، منع على إثره حوالي عشرون الفا بقوا هناك، من الحركة من المخيم وإليه ومنعت كافة المواد الغذائية والطبية من الدخول.

ونتيجة لتقدم الجيش السوري والميليشيات الموالية له في المناطق المحيطة بالمخيم لاسيما السبينة وحجيرة والبويضة وبقاء الحجر الأسود تحت السيطرة النارية للجيش السوري، واقتناع المعارضة المسلحة بعدم الجدوى العسكرية للبقاء في المخيم، انطلقت مبادرات حثيثة لفك الحصار عن مخيم اليرموك وتم توقيع عدة اتفاقات بين اطراف النزاع والوسطاء لحل أزمة المخيم ولكنها، وهو ما يدعو للاستغراب، قد فشلت. أما الأزمة الإنسانية فقد تفاقمت لدرجة يصعب تصورها، لاسيما وأن ديمغرافية المخيم وكونه منطقة مدنية تخلو من أية علامات زراعية أو ريفية تزيد من صعوبة تأمين الأغذية الزراعية أو الحيوانية. فبعد الفتوى الدينية التي لا تخلو من إهانة لكل ما هو إنساني والتي أجازت لمن بقي في المخيم بأكل لحم الحمير والقطط، أصدرت الهيئات والمؤسسات الإغاثية العاملة في مخيم اليرموك في 2013/12/5 نداء الاستغاثة الذي وصفته بالأخير، وكانت محاولات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأنروا» لدخول المخيم منذ أيلول الماضي قد فشلت، ووجهت الوكالة نداء في 2013/12/20 طالبت فيه بالسماح بإدخال المساعدات لتجنب الكارثة الإنسانية التي بدأت بالفعل في مخيم اليرموك. ويوم الجمعة الماضي فقط توفي خمسة مواطنين بينهم امرأة وطفل ومسن، نتيجة نقص الأغذية والإمكانات العلاجية والطبية.

مخيم اليرموك اليوم ضحية الحسابات الأمنية والسياسية لطرفي النزاع السوري، والتي يكمن أخطرها في النظر لهؤلاء الذين تمسكوا بمخيمهم ورفضوا التفريط به على أنهم محسوبين على الجماعات المسلحة. وهو أيضاً ضحية العقلية الفصائلية التي تسيطر على القوى السياسية الفلسطينية وعدم استقلالية قرارها او ارتهانه لحسابات الهيمنة الضيقة التي نتج عنها فشل تطبيق اتفاقات الهدنة. هو ضحية غياب تمثيل حقيقي لفلسطينيي الشتات والذي تتحمل مسؤوليته السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. لاسيما وأن المثل السوري الدارج الذي طالما ردده السوريون «ما حدا بموت من الجوع» لم يعد يحظى بأي مصداقية بعد اليوم. فقد أصبح الموت جوعا علامة فارقة في الأزمة السورية، وتكريسا لأحد اهم أشكال الموت اللاحق سوريا وفلسطينيا.

كيف تكون الدولة ملكوت الحرية

■ الدكتور عبدالله تركماني

إشكالية الدولة وأسئلتها من بين أكثر الإشكاليات تعقيداً والتباساً في الخطاب السياسي العربي المعاصر، فتاريخياً الدولة العربية المعاصرة هي وريثة الدولة السلطانية، دولة القهر والتغلّب بالتعبير الخلدوني (نسبة إلى ابن خلدون)، حيث العلاقة بين الحاكم والشعب علاقة تسلّط واستئثار وهيمنة. وبالرغم من ذلك فإنّ الرؤية التي نراهن عليها هي التي تجعل إمكان التكامل بين المجتمعين السياسي والمدني ممكناً، وهي التي تمهد لدمقرطة الدولة العربية، من دون أن تفضي إلى تمزقها وتفككها إلى عصبياتها ما قبل الوطنية، وهي بذلك يمكن أن تؤسس للحداثة والمواطنة والمجتمعات المدنية وحقوق الإنسان.

إنّ التمييز بين الدولة وغيرها من الأجهزة المندرجة في إطارها أمر في غاية الأهمية، لفهم مضمون الدولة وتمثلها من جهة، ولترشيد الفعل السياسي والمدني من جهة أخرى. فحين يصبح هذا التمييز منغرساً في وعينا الجمعي، ومنبثاً في ثقافتنا السياسية، نستطيع ترتيب ولاءاتنا بشكل عقلاني وسليم، حيث تنتصب الدولة في المقام الأول، وتتصدر غيرها من الإعاقات، وهي كثيرة في منطقتنا العربية. ولكنّ هذه الإعاقات قابلة للتجاوز بالتدريج والمراكمة الفعلية، إذا توفرت سلسلة من الشروط المساعدة والميسِّرة لها، وفي مقدمتها حصول مصالحة مزدوجة: مصالحة المجتمع مع الدولة، على أنها بيت للجميع، ومصالحة الدولة مع المجتمع، باعتباره محور الدولة وقطب رحاها.

لقد اخفق الخطاب السياسي العربي في مواجهة الدولة التسلطية العربية التي حاصرت المجتمع بممارساتها الفوقية، وأجهضت إمكانيات قيام مجتمع مدني مستقل، بتقديمها الولاء الشخصي على العلاقات المواطنية، مكرّسة بذلك العقل الرعوي الاستبدادي على حساب التوجه الشعبي الديمقراطي. ومن ثم فإنّ لإحياء المجتمع المدني ثلاثة مداخل ضرورية: أولها، كسر احتكار سلطة الدولة، وتعزيز طابعها الديمقراطي ووظائفها الاجتماعية. وثانيها، إلغاء طابعها الجزئي، أي إلغاء كونها دولة الحزب، أو دولة النخبة أو دولة الطغمة أو دولة أي عصبية من العصبيات. وثالثها، إلغاء طابعها الأمني.

إنّ تجسير العلاقة بين الأنظمة والمجتمعات المدنية المحلية هو خطوة ضرورية من خطوات الإصلاح المنشود، وتبدأ عملية التجسير بالاعتراف بحق هذه المجتمعات في الوجود من خلال إطلاق حرية تكوين الجمعيات والأحزاب والنقابات وتحرير وسائل الإعلام من كل أشكال الاحتكار. ثم فتح الحوار مع الممثلين الشرعيين للمجتمع المدني، وإشراكهم في إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية وصياغة السياسات العامة.

إنّ وضع قواعد واضحة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في البلدان العربية أمر ممكن، إذا صدقت النوايا وتوفرت الإرادة السياسية. ولهذا يجب طرح العلاقة الجدلية بين سلطة الدولة و المجتمع المدني من خلال رؤية جديدة لا تتأثر بسلبيات الماضي وتكون مجرد رد فعل لتاريخ تسلط الدولة ومصادرتها لنشاط المجتمع المدني وقواه الحية.

وفي إطار ذلك يتعين تطوير نظام فصل السلطات ومراقبة بعضها البعض، إذ لا يجب لمؤسسة بعينها أو شخص مهما كان أن يستحوذ على سلطات كبيرة، كما هو الحال بالنسبة للجهاز التنفيذي الذي يتمتع بصلاحيات متضخمة في معظم أرجاء العالم العربي، وبالموازاة مع ذلك يتعين تطوير الجهاز التشريعي وضمان استقلال القضاء، لأنه بالجهازين معاً يمكن ضمان فصل السلطات وعدم تغوّل إحداها على الأخرى، وهو ما سيجعل الدولة ملكوتاً للحرية.